

صواريخ اليمن تمرغ أنف السلطات السعودية بالتراب



فالدولة التي استنزفت خزائنها في شراء أحدث ما أنتجته المصانع الغربية من منظومات باتريوت واثاد، باتت اليوم تقف عاجزة أمام معادلة يمنية صعبة: كيف يمكن لسياسة الاستعراض العسكري أن تصمد أمام ضربات نوعية ومستمرة، بينما تكتشف الرياض أن كلفة الاعتراض تفوق أحياناً كلفة الصواريخ المهاجمة، وأن التهديد لم يعد مجرد محاولة اختراق، بل هو استنزاف حقيقي للقدرات والمدخرات؟

إن جوهر المأزق الذي يواجه النظام السعودي لا يتوقف عند حدود فشل الاعتراض أو نجاح الإصابة، بل يتجاوزه إلى انكشاف هشاشة الاستراتيجية الدفاعية برمتها. فكل ضربة يمنية تتجاوز هذه المنظومات هي بمثابة طعنة في صورة الاستقرار المزعوم الذي تحاول الرياض تصديره للعالم، وهي رسالة واضحة للمستثمرين والشركات بأن الأجواء السعودية ليست بمنأى عن الحسابات العسكرية اليمنية الصارمة.

ومع ترايد التقارير التي تشير إلى استنزاف الذخائر الاعتراضية، تبرز الحقيقة المرة: الرياض لم تعد تواجه تهديداً عابراً، بل تواجه واقعاً يفرض عليها التساؤل عما إذا كانت منظوماتها الفاخرة مجرد ديكور عسكري أمام إرادة صنعاء، وهل ستتمكن من تعويض ما فقدته قبل أن تنهار قدرتها على الصمود أمام موجات الاستنزاف القادمة؟

مطارات السعودية باتت رهينة للواقع اليمني الجديد؟

لم تعد المطارات السعودية مجرد منشآت مدنية، بل تحولت إلى نقاط ضعف استراتيجية كشفتها الصربات اليمنية، حيث يتجاوز تأثيرها مجرد الأضرار المادية ليصل إلى ضرب عصب الاقتصاد والسيادة. إن اضطراب حركة الطيران وفرض قيود على الرحلات الجوية نتيجة العمليات اليمنية ليس مجرد حادث عابر، بل هو تطور استراتيجي يضع الرياض في مأزق حقيقي، خاصة عندما يتعلق الأمر بمنشآت حيوية مثل مطار الملك خالد الدولي، الذي بات يواجه ضغوطاً أمنية غير مسبوقة.

إن استمرار وصول الصواريخ اليمنية إلى عمق الأجواء السعودية يطرح سؤالاً مفضحاً أمام القيادة السعودية: أين ذهبت المليارات التي أُنفقت على التسليح تحت ذريعة حماية الأجواء؟ فحتى في الحالات التي تنجح فيها المنظومات الدفاعية في اعتراض بعض المقذوفات، فإن الاضطراب إلى اتخاذ إجراءات احترازية وتعطيل حركة الطيران يكشف زيف الوعود الأمنية، ويثبت أن التهديد اليمني بات يفرض تكاليف اقتصادية وأمنية لا يمكن للرياض التهرب منها.

إن قدرة منعاء على فرض حالة من التأهب والارتباك في المنشآت الحيوية تمنح صواريخها تأثيراً يتخطى الأهداف العسكرية إلى استهداف صورة السعودية الدولية وثقة المستثمرين. والسؤال الذي يفرض نفسه الآن: إلى أي مدى يمكن للنظام السعودي أن يستمر في تقديم الخدمات الحيوية والحفاظ على استقرار مطاراته، في ظل حقيقة أن سيادته الجوية أصبحت تحت رحمة الضربات اليمنية المتكررة؟

هل أوشكت صواريخ باتريوت على النفاد:

يمثل استنزاف المخزون الدفاعي نقطة الضعف القاتلة في استراتيجية الرياض، فمهما بلغت درجة تطور المنظومات الدفاعية، تظل رهينة لتوفر الذخائر وسرعة توريدها، وهي معادلة يمنية تفرض شروطها اليوم بكل قوة. ومع تصاعد وتيرة الضربات اليمنية، لم يعد السؤال عما إذا كانت الصواريخ ستصيب أهدافها، بل أصبح السؤال الحقيقي: متى ستنفد ذخائر باتريوت التي تستهلكها الرياض في معارك خاسرة؟

إن ما يثير القلق والارتباك في أروقة القرار السعودي هو تلك التقارير التي تؤكد تآكل المخزونات الدفاعية والحاجة الماسة إلى إمدادات خارجية مستمرة. فالسعودية تجد نفسها في سباق خاسر مع الزمن؛ حيث تحاول تعويض ما يُستهلك من صواريخ اعتراضية مقابل استمرار التدفق اليمني الصاروخي، وهو سباق تزداد فيه الكلفة وتتضاءل فيه فرص النجاح، خاصة في ظل المنافسة العالمية على هذه الذخائر.

إن الحقيقة التي تحاول الرياض التغطية عليها هي أن القوة الدفاعية لا تُقاس بوجود المنظومات، بل بالقدرة على الاستدامة، وهو ما تفتقر إليه الرياض تماماً في مواجهة الاستنزاف اليمني. وإذا تجاوز معدل الاستهلاك سرعة التعويض، فإن المنظومات ستتحول إلى مجرد هياكل حديدية بلا فاعلية، مما يترك المنشآت الحيوية السعودية مكشوفة تماماً. هنا ستواجه الرياض الاختبار الأصعب: مواجهة واقع استنزاف لا يمكن السيطرة عليه، واكتشاف أن دروعها التي اشترتها بالمليارات قد تلاشت أمام صمود وإصرار صنعاء.

تآكل الدفاعات السعودية:

تواجه المملكة السعودية تحدياً استراتيجياً هائلاً يتجاوز مجرد حماية منشأة أو قاعدة، حيث تضطر لمواجهة شبكة معقدة من الأهداف تشمل المطارات والقواعد العسكرية والمنشآت النفطية والبنية التحتية. لكن الحقيقة العسكرية التي تتجاهلها الرياض هي أن الدفاع الجوي لا يمتلك القدرة على تقديم حماية شاملة ومطلقة لكل المواقع في آن واحد، خاصة مع محدودية المنظومات والذخائر المتاحة.

وهنا تبرز الحقيقة المرة التي تحاول الرياض مواراتها: إذا استمرت الضربات اليمنية المتلاحقة وتناقصت مخزونات الذخائر، فإن القيادة السعودية ستجد نفسها مضطرة، وبشكل قسري، إلى اللعب بمبدأ المفاضلة، أي إعطاء الأولوية لحماية المنشآت النفطية أو العسكرية على حساب أمن المدن والمناطق الأخرى. إن هذا التحول في توزيع الموارد الدفاعية ليس مجرد إجراء احترازي، بل هو اعتراف صريح بالعجز عن تأمين كامل التراب السعودي، مما يضع الاستراتيجية الدفاعية للمملكة تحت مجهر الفشل والارتباك.

أوهام الحماية الغربية:

لطالما تغنت الرياض بشراكاتها العسكرية الوثيقة مع الولايات المتحدة والقوى الغربية، وسعت لبناء أسطورة الأمان عبر صفقات سلاح فلكية. لكن واقع الضربات اليمنية المتكررة ينسف هذه الأوهام ويثير تساؤلاً سياسياً محرجاً: أين هي هذه الحماية المستدامة التي وُعدت بها الرياض؟ وما هي جدوى التحالفات الضخمة إذا طلت الأجواء السعودية مكشوفة أمام التهديدات؟

إن السؤال الذي يواجه النظام السعودي ليس حول وجود الحلفاء من عدمه، بل حول مدى قدرة هذه الشراكات على تقديم نتائج ملموسة في مواجهة استنزاف طويل الأمد. إن الفشل في تأمين السماء السعودية يعيد فتح النقاش حول جدوى السياسة الدفاعية السعودية، ويؤكد أن الرهان على الدعم الغربي لم يحقق الغرض منه، بل ترك المملكة في حالة من الارتباك السياسي والعسكري أمام قدرات صنعاء المتنامية.

هل تدخل السعودية مرحلة الانهيار الاستراتيجي؟

إذا استمرت الهجمات اليمنية الصاروخية والمسيرة بوتيرة عالية، وتزايدت التكلفة ، وتأخرت عمليات تعويض الذخائر، فإن السعودية لا تواجه مجرد أزمة أمنية، بل تواجه انهياراً في منظومة الردع بالكامل. إن استمرار هذا الضغط سيؤدي حتماً إلى تآكل الاقتصاد والصورة الإقليمية للمملكة، وسيدفعها نحو مراجعات يائسة لأولويات الحماية.

إن السيناريو الأسوأ الذي يلوح في الأفق هو تحول هذا الضغط إلى انتكاسة استراتيجية شاملة تضرب مصداقية النظام السعودي في مقتل. فالدولة التي تفشل في حماية منشآتها الحيوية وتخسر السيطرة على فضاءها الجوي، ستجد نفسها أمام إخفاق سياسي وعسكري لا يمكن ترميمه، مما يثبت أن القوة العسكرية المشتراة بالمليارات قد تنهار تماماً أمام الإرادة والواقع الميداني الذي تفرضه منعاء.